حرية
عدالة
مواطنة

البديل

إسبوعية - سياسية - مستقلة

العدد (٧٢) ٢٠ /١/ ٢٠١٣ م | www.al-badeel.org | Issue (72) 20/1/2013

قصف داريّا بـ٣٠٠ قذيفة في يوم واحد

النظام يرسب في امتحان حلب ويقصف جامعتها

البديل:

ارتكبت القوات الموالية للنظام الأسبوع الماضي مجزرة غير مسبوقة، استهدفت هذه المرة جامعة حلب التي تعتبر بمثابة الأب الروحي للثورة في المدينة، وأسفرت عن استشهاد نحو ٩٠ مواطناً غالبيتهم طلاب، فيما شهدت ميدنة راس العين معركة جانبية مجدداً بين مسلحين أكراد وكتائب إسلامية.

وبثّ ناشطون صوراً ودلائل بالفيديو على تعرض جامعة حلب إلى قصف جوي بصاروخين، أثناء تأدية الطلاب للامتحانات، لإيقاع أكبر عدد من الضحايا، انتقاماً من الانتصارات التي حققها الجيش الحر في حلب وإدلب خلال الفترة الأخيرة.

وتعرّضت مدينة داريّا في ريف دمشق إلى أقوى حملة قصف تطالها منذ شهور، حيث قصفتها القوات الموالية للنظام بـ٣٠٠ قذيفة يوم الأربعاء الماضي، حسب بيان للجان التنسيق المحلية. كما شنت غارات جوية على الزبداني، وبيت سحم، في ريف دمشق، وعلى حي جوبر في العاصمة دمشق. واستشهد ١١ شخصاً، هم سبعة أطفال، وثلاث نساء، ورجل، في قصف بالطيران الحربي على منطقة جنوب دمشق، تضم لاجئين فلسطينيين، ونازحين من الجولان.

وتكشفت فصول مجزرة جديدة في حمص راح ضحيتها نحو ١٠٦ مواطنين بينهم نساء وأطفال إثر اقتحام النظام لبساتين الحصوية الواقعة بين الكلية الحربية وحاجز ديك الجن والمنطقة الصناعية، ومن بين الضحايا عائلة مؤلفة من ١٤ شخصاً، بينهم ثلاثة أطفال، إضافة الى عائلة من ٣٢ فرداً، تمّ توثيق أسماء ثمانية منهم، وبعض الشهداء أحرقوا داخل منازلهم، وبعضهم قتل بالسلاح الأبيض. والمنطقة خالية من المقاتلين، وهي تضم نحو ألف نازح من المدينة.

وتجددت الاشتباكات بين الجيش الحر وحزب العمال الكردستاني في مدينة راس العين، إثر انهيار هدنة بين الطرفين، وتبادل الطرفان المسؤولية عن بدء خرقها. وأسفرت التطورات الأخيرة عن مقتل العشرات من الطرفين.

من جهتها، أشارت صحيفة «ذي تايمز» البريطانية، إلى أن هناك دلائل على استخدام نظام بشار الأسد غاز «ستيرنتاتورز» السام ضد شعبه، لاختبار ردة فعل الرئيس الأميركي باراك أوباما.

وأعلن مجلس الأمن الدولي وجود انقسام حول إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية، فيما أكدت منظمتان أمميتان على وجود جرائم حرب ترتكب في سوريا، إضافة إلى عمليات الاغتصاب على يد القوات الموالية للنظام، بحسب إفادات لاجئات سوريات، وطالبت المنظمتان بإحالة الملف إلى المحكمة الجنائية الدولية.

رأي البديل - الخاطفون والمخطوفون

تصل إلى "البديل" الكثير من الأنباء عن ازدياد حالات الخطف في مناطق عدة في سوريا، وتحضر هذه الظاهرة بقوة في بعض مدن سوريا ومناطقها أكثر من مدن ومناطق أخرى، لكن في العموم فإن الخطف خلال الأشهر الأخيرة بغرض الفدية أصبح ظاهرة واضحة، وتحديداً في مدن وسط سوريا، وفي معظم الأوقات تتم الإشارة بأصابع الاتهام إلى عناصر الجيش الحر، خاصة أن الكثير من الخاطفين الذين يتصلون هاتفياً بذوي المخطوفين يدّعون بأنهم من الجيش الحر، وغالباً ما يطلقون على أنفسهم ألقاباً عسكرية، مثل الرائد فلان أو المقدم فلان، وقد تعرض أحد أصدقاء «البديل» الأسبوع الماضي إلى الخطف ، وكان الذي اتصل بأهله يقول بأنه مقدم في إحدى كتائب الجيش الحر، وطلب مبلغ مليوني ليرة سورية لقاء إطلاق سراحه، ولقد عممت "البديل" رسالة إلى قيادة المجلس العسكري في إدلب، حيث تمت عملية الخطف، ورد المجلس العسكري بأنه سيتعاون بهذا الشأن، واستنكر الحادث، لكن حتى اللحظة لم يطلق سراح المخطوف.

المسألة ليست حالة فردية، لقد تحول الخطف إلى ظاهرة، وذلك ليس مستغرباً في ظل بلد مخطوف من قبل النظام منذ أربعة عقود، ولا يزال على الرغم مما حدث خلال العامين الماضيين من احتجاجات وثورة ضده، فهو ما يزال مصراً على خطف البلد، وتركه رهينة، والفدية هي الحرية، أي التخلي عن الحرية، لكن السؤال هو : فيما لو تخلى الناس اليوم عن حريتهم التي طالبوا بها فماذا تبقى للنظام كي يحكمه؟ هل يحكم الخراب والدمار والأنقاض؟.

لقد ازداد الاستعصاء في سوريا، وازداد معه النظام تدميراً وتنكيلاً، ونشأت أوضاع أمنية تتسم بالفراغ وعدم وجود مرجعية، وكل ذلك أسهم بخلق أوضاع فوضوية، وهي أوضاع استفاد ويستفيد منها الكثيرون اليوم، حيث أصبح بالنسبة للبعض كل شيء مباحاً لتحقيق مصالحهم، فالنظام يتاجر بكل شيء باسم محاربة الإرهاب، والبعض تحوّل إلى تجارة السلاح باسم الثورة، والبعض إلى الخطف من أجل المال، والبعض من أهل المعارضة يتاجر بآلام السوريين، وبعض الدول تتخذ من اللاجئين رهينة لتحقيق بعض المكاسب، وهكذا أصبحنا كسوريين في معظمنا مخطوفين، لكن لا أحد يمتلك دفع الفدية عوضاً عنا، ولهذا فالمجال للمقايضة لم يعد ممكناً، فماذا نملك بعد لكي نمنحه للقتلة، والخاطفون؟.

هل يفهم الخاطف أن المخطوف لم يعد لديه ما يخسره، وأن الحياة لم تعد مجرد زمن يعيشه المرء، وإنما حرية تعاش، أو دونها كل شيء.

المنطقة الصناعية.. من رئة الاقتصاد السوري إلى مأوى للنازحين

■ حلب- أ.ف.ب

اقفلت معظم المصانع في منطقة الشيخ نجار الصناعية الضخمة في ضواحي حلب التي لم تصل إليها المعارك، لكنها تستقبل حوالي Hألف نازح فروا من المعارك التي تشهدها حلب.

وكانت هذه المنطقة افتتحت قبل خمس سنواتK وترمز الى نجاح حلب، الرئة الاقتصادية لسوريا قبل أن تغرق في الحرب في صيف ٢٠١٢. وخلال الاسابيع الأولى من تحرير حلب، قصفت مدفعية النظام هذه المنطقة ببضع قذائف، إلا أن "رجال الأعمال توصلوا إلى اتفاق مع النظام لتحييد مصانعهم"، بحسب ما يقول رأفت، وهو مسؤول إعلامي يعمل مع الجيش الحرالذي يتولى إدارة المنطقة حالياً.

وأوضح أن رجال الأعمال "طلبوا أيضاً من المسلحين إخلاء المنطقة لتجنيبها المعارك، وهذا ما حصل"، مشيراً إلى أن الشيخ نجار هي المنطقة الصناعية "الأكبر والأهم في سوريا". ويقدر رأفت أن المنطقة الصناعية تعمل حالياً "بعشرين في المئة من طاقتها فقط"، مشيراً الى أن السبب الرئيسي الذي يحول دون عودتها إلى العمل بشكل كامل هو نقص التيار الكهربائي.

ويقول محمد علاوي إنه اضطر إلى إقفال مصنعه للأقمشة لمدة أشهر بسبب المعارك، مضيفاً "أعدت فتحه قبل أسابيع. أحتاج إلى المال لأعيل عائلتي".

وأعيد فتح مصنع الحلوى الذي يعمل فيه منير الهسام في تشرين الثاني الماضي. إلا أن المواد الأولية التي يحتاجها في التصنيع لا سيما السكر

البرازيلي والطحين الماليزي، لا تصل إلى حلب. ويقول الهسام، وهو مدير إنتاج في المعمل، "إذا استمر الوضع على حاله، سنكون مضطرين إلى الإقفال بشكل نهائي".

ويشير إلى أن "آلاف العمال فقدوا عملهم بسبب الحرب"، موضحاً أن هذه المنطقة "كانت المحرك الاقتصادي لسوريا، وأحد أبرز مصادر الدخل في حلب". ويقول رأفت أن بعض مسؤولي المجموعات المقاتلة المعارضة "حاولوا حث أصحاب المصانع على إعادة فتحها، إلا ان غالبيتهم فروا" من المنطقة.

ويؤكد أن سبب إبقاء البعض على مصانعهم مقفلة يعود إلى أنهم كانوا "على علاقة طيبة بالنظام ويخشون حصول أعمال انتقامية ضدهم".

ورغم ان المنطقة شبه متوقفة صناعياً، إلا أنها تدب بالحياة بعد أن احتلت مئات العائلات من النازحين من المعارك المستودعات وأبنية المصانع. وقد استقر محمد الكردي القادم من حي مساكن هنانو في مدينة حلب مع عائلته في مصنع كان يعمل فيه قبل الحرب.

ويقول: "طلبت من صاحب المصنع الإذن بالإقامة هنا، ووافق... شرط أن أتولى حراسة المكان". ويبيع النازحون سلعاً متنوعة في كل زاوية طريق: ملابس وخضار وادوية تنظيف وحتى البنزين.

أنقرة توافق على طلب تل أبيض لطحن القمح في تركيا

■ تل أبيض – البديل:

توصل المجلس المحلي لمدينة تل أبيض إلى اتفاق مع السلطات التركية حول إدخال القمح من تل أبيض، وتحويله إلى طحين بواسطة مطاحن تركية.

وقال المجلس إن وفداً للمجلس المحلي ضمّ رئيسه سعد شويش، قد زار العاصمة التركية أنقرة، لبحث إدخال سيارات القمح إلى تركيا، وطحنه في المطاحن التركية، وبعد اللقاء مع وزير الزراعة التركي مهدي اكر، والبروفسور بشير اتلاي نائب رئيس الحكومة، وافقت السلطات التركية على طلب المجلس المحلي.

قال محمود الدرويش، مسؤول المكتب الاعلامي في المجلس المحلي في مدينة تل أبيض، إن هناك مطحنة في تل أبيض، لكنها لا تكفي حاجة المواطنين، بسب الانقطاع الدائم للكهرباء. وأضاف أنه تم أخذ موافقة الحكومة التركية على إدخال القمح إلى تركيا، والآن تتم مناقشة الموضوع مع إدارة المطحنة التي ستتولى الأمر، لأنها قطاع خاص، مشيراً إلى أن الاتفاق سيكون بحسب الإمكانات المادية المتاحة للمجلس والمواطنين، وفي حال كانت التكاليف كبيرة فلن يتم الأمر. وأشار إلى أن المجلس يتطلع إلى توفير كميات كبيرة من الطحين، لكي يكون لديه مخزون استراتيجي لأهالي المنطقة.

من جهة أخرى، قال الدرويش إن الجيش الحر صادر قافلة طحين كانت متوجهة إلى بلدة عين عيسى باسم النظام، وقام بتسليمها إلى المجلس المحلي لتل أبيض. علماً أن مخابز عين عيسى لاتعمل بشكل جيد، وأهلها يأتون إلى تل أبيض لأخذ الخبز بعد تطبيق طريقة المندوبين للقرى التابعة لتل أبيض.

وأكد أن الكمية المصادرة تبلغ ١٨ طناً توزعت على أفران تل أبيض.

الأمم المتحدة: نصف اللاجئين السوريين في دول الجوار من الأطفال

■ نيويورك – رويترز:

قال مسؤول كبير في الأمم المتحدة إن أكثر من نصف اللاجئين السوريين الذين فروا من الحرب في بلدهم إلى دول مجاورة هم من الأطفال، وأن عدد الأشخاص الفارين قد يتضاعف تقريبا بحلول شهر حزيران المقبل.

وأضاف بانوس مومتزيس، المنسق الإقليمي للاجئين السوريين في مفوضية الأمم المتحدة العليا للاجئين، أنه توجد خطط جاهزة لمساعدة أربعة ملايين شخص في سوريا –مليونان مشردون داخل سوريا، ومليونان يحتاجون المساعدة في منازلهم– وما يصل الي ١,١ مليون لاجيء.

وقال مومتزيس في كلمة في معهد السلام الدولي في نيويورك: «نتحدث فعليا عن مساعدة ربع سكان سوريا. هناك واحد من بين كل أربعة سوريين يحتاج الي مساعدة إنسانية، وأخشى أن هذا العدد يتفاقم».

وتأمل الأمم المتحدة جمع ١,٥ مليار دولار لتمويل معونات للسوريين أثناء مؤتمر للمانحين سيعقد في الكويت في ٣٠ من الشهر الحالي. وقال مومتزيس إن ٥٥ منظمة من بينها ١٢ وكالة تابعة للأمم المتحدة تشارك في جهود تخفيف آثار الأزمة.

وأضاف: «اللاجئون يتدفقون عبر الحدود نهاراً وليلاً... أكثر من نصفهم من الأطفال. هذه أزمة لاجئين أطفال. إنه لشيء يفطر القلب عندما ترى هؤلاء الأطفال يصلون وخصوصا ما نراه في الأيام التالية».

ولجأ مئات الآلاف من السوريين الي تركيا ولبنان والأردن والعراق ومصر. وقال مومتزيس إن ٣٠ بالمئة من أولئك اللاجئين يقيمون في مخيمات، وأن الباقين يعيشون خارج مخيمات في قرى وبلدات.

وتقول الأمم المتحدة إن أكثر من ٦٠ ألف شخص استشهدوا في الانتفاضة المستمرة منذ ٢٢ شهراً ضد بشار الاسد. وأرجع مومتزيس ارتفاع عدد الأطفال بين اللاجئين إلى أن الكثير من الأسر السورية لديها ٨ إلى ١٠ أطفال.

اعتبروا أن الاشتباكات التي تشهدها المدينة هي معركة عبثية تخدم النظام

فنانون ومثقفون يدعون إلى انسحاب كافة القوى العسكرية من رأس العين

أصدر مثقفون وفنانون وناشطون بياناً بشأن الاشتباكات التي تشهدها مدينة راس العين بين مسلحين أكراد وكتائب إسلامية تابعة للجيش الحر، طالبوا فيه بانسحاب القوى العسكرية كافة من داخل المدينة، مؤكدين أن ما يجري هي معركة عبثية لا يستفيد منها إلا النظام.

وذكر البيان الذي جاء بعد اشتداد المعارك في راس العين (سري كانيه) وتعرضها لقصف بالدبابات من كتائب الجيش الحر أن أطرافاً كثيرة لا يرضيها الوئام الاجتماعي والوفاق السياسي البيني، اللذين يسودان علاقة اطياف الشعب السوري مع بعضها البعض، وتريد فتح معركة جانبية في الجسد السوري لا يستفيد منها إلا النظام السوري. وطالب الموقعون بعدم تحويل «الاختلافات السياسية الثانوية في المدينة إلى ركيزة لتصارع مفتوح بينهم، قد يهدد بجر البنية الأهلية في المنطقة إلى صدام غير حميد»، مؤكدين أن جوهر الحل يكمن في انسحاب القوى العسكرية كافة من داخل المدينة، وإعادة الهدوء إليها، وتشكيل مجلس محلي من أبناء المدينة لإدارتها، وأن يشرف هذا المجلس على مجموعة مسلحة بالحد الأدنى، لحفظ الأمن داخل المدينة.

ودعا الموقعون على البيان قوى المعارضة السورية الرئيسية، الإئتلاف الوطني السوري والمجلس الوطني الكردي، وحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، وقيادات المجالس العسكرية، وتنظيمات الجيش الحر، إلى القيام بدورها وواجبها الوطني، والدخول في مداولات مباشرة، لحفظ الوفاق الوطني، ولو بفرض توافقات وهدنة طويلة على جميع الأطراف.

وأضاف البيان: «نعتبر أن الطرف الذي يريد أن يفرض أجندته وحساسيته المجتمعية والسياسية الخاصة على أبناء المدينة، هو من يتحمل وزر ما يجري». ودعا إلى «الفصل التام بين الاختلافات السياسية وحقيقة التعايش الاجتماعي والوطني الكردي العربي السرياني، والذي يجب أن يبقى دوما فوق أي اعتبار سياسي». وأضاف: «نعتبر ما يجري في رأس العين، معركة عبثية لا تخدم مصالح الشعب السوري، وتطلعاته الديمقراطية، وإن جميع الدماء الزكية تذهب هدرا في معركة ثانوية في هذا الوقت العصيب من حياة بلادنا».

واعتبر الموقعون على البيان أن ما يجري هو فتنة تقف ورائها القوى الشعبوية. ومن بين الموقعين، فارس الحلو، لقمان ديركي، حلا عمران، وائل سواح، سعد لوستان، لويز عبد الكريم، شورش ميرو، ماجد كيالي، ورستم محمود.

الجيش الحر يتفادى «صداع» السجن المركزي.. والنظام يتودد إلى المعتقلين

■ حلب - البديل

بعد تحرير مدرسة المشاة في شمال حلب في شهر كانون الأول من الماضي، توجهت الأنظار إلى السجن المركزي الذي يقع بجوارها، لكن لم يتم إطلاق معركة تحرير السجن، والسبب ليس بسبب حصانته العسكرية كما يقول سجناء من داخل السجن لـ«البديل»، بل لأن الجيش الحر لا يعرف كيف يتصرف بالسجن في حال تحريره، ويشعر بالارتباك والحيرة من إمكانية إطلاق كافة السجناء، أو الاكتفاء بإطلاق السجناء المعتقلين لأسباب سياسية.

وقال سجين يدعى «أبو عبد الله» في اتصال مع «البديل» إن السجناء أنفسهم يشعرون بالقلق والحيرة، فهل سيتم تحريرهم في حال سيطر الجيش الحر على السجن؟. ويضيف: «غالبية السجناء موالون للجيش الحر، ودفعنا ثمناً غالياً عندما قمنا بتنظيم إضراب مطلع العام ٢٠١٢ ، واقتحمنا العديد من البوابات الداخلية، كنا حينها نريد إيصال رسالة للجيش الحر أننا جميعاً خلايا نائمة لحسابه». وأضاف: «هرب نحو ٧٠ عسكرياً وضابطاً ممن يخدمون في السجن، وهناك قسم هدد بالانشقاق، أو نقلهم إلى أماكن أخرى، لأنهم يعرفون أن أمر السجن منته، والجيش الحر يستطيع السيطرة عليه خلال ساعات، ولا يوجد ما يعيقه سوى بضعة قناصة على السطح». وأوضح أبو عبد الله أن معاملة السجّانين لهم تحسنت بشكل كبير بعد تحرير المشاة، وأضاف مازحاً: «الآن النظام يريد ترضيتنا..حتى أنهم يقومون بشحن أجهزة موبايل السجناء في بعض الأجنحة التي تخيفهم».

بدوره، أكد أحمد الحلبي، وهو سجين في جناح السياسيين، إن تأخر تحرير السجن بسبب ارتباك الجيش الحر فيما سيفعله مع السجناء الجنائيين، فمن ناحية سيكون في موقف محرج لو أطلق سراحهم، وفي حال قرر الإبقاء عليهم في السجن فمن المؤكد أنهم سيثورون من الداخل وقد يحدث ما لا يحمد عقباه، وخاصة أن عملية الاقتحام من الخارج لا يمكن أن تتم من دون توافق السجناء في الداخل على مساعدتهم، ويلعب السجناء الجنائيين دوراً كبيراً في أية عملية من هذا النوع... لذا يفضل الجيش الحر تفادي هذا الصداع، بإبقاء الوضع على ما هو عليه، بغية الوصول إلى صيغة تسليمه السجن من الضباط المتبقين، وليس اقتحامه.

ولا يوجد رقم دقيق يوضح عدد السجناء في السجن المركزي الواقع في بلدة المسلمية، لكن مصادر ترجح أن يكون العدد بين خمسة آلاف وسبعة آلاف سجين، وهو عدد يفوق الطاقة الاستيعابية للسجن، والتي تبلغ ثلاثة آلاف.

وفي الآونة الأخيرة بدأ النظام يستخدم السجن كمقر للقصف بقذائف الهاون على المنطقة الصناعية التي يتمركز فيها الجيش الحر، كما يستهدف القناصة ممن يرونهم بشكل اعتباطي، وكان آخرهم الصحفي الفرنسي ايف ديباي.

من عجائب المناطق المحررة تصديرها الخبز إلى الأسواق التركية

مواد غذائية تجد طريقها إلى خارج البلاد عبر تجّار لصوص

مواطنون يتجمعون حول سوق السمك بحلب

ريف حلب - محمد إقبال بلّو:

سرقوا القمح وباعوه في الأسواق التركية، ونحن لا نجد رغيف الخبز هنا، هذا ما قاله أبو مروان لـ»البديل»، وهو رجل في العقد الرابع من العمر، وأب لستة أطفال، يحترق قلبه وعقله وجسده كل يوم حتى يؤمن قوت أطفاله.

هناك كثير من التشكيلات الثورية في حلب وريفها، وهذا الكثير لا بد أن يحتوي على قليل مسيء. بعض اللصوص الذين يدّعون انتماءهم للجيش الحر يقومون ببعض أعمال السرقة، وغيرها من السلوكيات التي تهدف للمنفعة الشخصية من دون الاهتمام بالواقع الصعب الذي يعانيه أبناء جلدتهم، فيقومون بتهريب بعض المواد الغذائية من الداخل السوري إلى الأسواق التركية القريبة وبيعها، ويعتبر هذا السلوك عملاً غير أخلاقي، سواء كان ما يبيعونه مسروقاً أو غير ذلك، فمن هم داخل الحدود أحوج لتلك المواد الغذائية الضرورية، ويجب القيام ببعض الإجراءات من قبل القيادات الثورية لمنع ذلك.

لكن أبو مروان يضيف: «أزمة الخبز في حلب أزمة لم يتسبب أولئك بها، بل النظام الذي يحرم المخابز في المناطق الثائرة حصتها من الطحين هو المسؤول عن هذه الأزمة، فالقمح الذي بيع في تركيا لم تكن مؤسسات النظام تمنحنا أي جزء منه، بل يتم إرسال الطحين فقط إلى المناطق التي يسيطر عليها النظام، وبكميات قليلة ايضاً، سمعنا أن بعض عناصر الجيش الحر قاموا باغتنام القمح الموجود في صوامع حلب، فاستبشرنا خيراً، واعتقدنا أنهم سيقومون بتوزيع القمح على المناطق كلها حتى يتم طحنه وخبزه، وحل الأزمة التي افتعلها النظام بهدف تجويعنا، لكننا فوجئنا أن كميات كبيرة من هذا الطحين يتم نقلها إلى الأسواق التركية، ويتم بيعها لصالح أشخاص. انتبهت إحدى اللجان الشرعية مشكورة لهذا الأمر وقامت باسترجاع ما تبقى من القمح، إلا أن ما تبقى لم يتجاوز ربع الكمية، ولم يحل مشكلة تأمين الخبز التي نعاني منها».

وأكد أبو مروان أن الفاعلين قد نجوا من العقاب، ولا أعرف سبب ذلك..هنالك من يقول إنهم سيحاكمون فيما بعد، والوقت ليس مناسباً للقيام بإجراءات قد تؤدي إلى شق الصف، كوننا أبناء بيئة ريفية، وعقاب شخص واحد قد يؤدي إلى موقف من عائلة كاملة، لذا تمّ إرجاء أمر المحاكمة والعقوبة من قبل المسؤولين عن ذلك .. علماً أنني أرى ضرورة عقابهم فوراً، ليتعظ غيرهم، ويتصرفوا بشكل مسؤول في مواقف مشابهة قد تحدث.

علي عبد الله شاب يعمل في أحد المكاتب الإعلامية قال لـ»البديل»: «نظراً لأن الكثير من الأهالي قد فقدوا أعمالهم سواء كانوا موظفين حكوميين أو من عمال القطاع الخاص بسبب سوء الظروف وصعوبات التنقل من وإلى أماكن أعمالهم، فقد بدأ الشباب يبحثون عن بعض مصادر الرزق، وهذا حقهم، ومن الأعمال التي أصبحت شائعة حالياً

القمح الذي بيع في تركيا لم تكن مؤسسات النظام تمنحنا أي جزء منه

السفر إلى تركيا، وأخذ بضائع بسيطة من هنا لبيعها هناك، وعند العودة يقومون بشراء مواد من الأسواق التركية وجلبها إلى الداخل. الشق الثاني من هذا العمل جميل ومربح ومفيد للجميع، أما الشق الأول فهو مفيد لشخصٍ واحد يقوم بتجارته الصغيرة، لكنه يحمل أضراراً لأبناء مجتمعه.

يضيف علي: «ما يتم تصديره إلى الأسواق التركية هي كميات بسيطة لن تشكل أي ضرر في الظروف الطبيعية، لكننا الآن في وقت يصعب فيه أن تجد الطعام حتى ولو كنت تمتلك المال، والأجدر بهؤلاء أن يفكروا بالأطفال الجائعين والأهالي العاجزين. صحيح أن كل ما يحملونه معهم إلى الأسواق التركية هو القليل من مادة الشاي، وبضع كيلوغرامات من الزعتر، وبعض المعلبات، إلا أن العدد الكبير لهؤلاء التجار الصغار يجعل كميات كبيرة من المواد الغذائية تنتقل كل يوم إلى تركيا، ويؤدي ذلك إلى حرمان الأهالي هنا منها، وقد رفع ذلك الكثير من أسعار هذه المواد بشكل كبير جداً، مما زاد الطين بلة على المواطن المسكين».

محمد المحسن، شاب يقيم في مدينة الريحانية على الحدود السورية، قال لـ»البديل»: «لقد اشتريت من هنا من أسواق الريحانية خبزاً سورياً في الوقت الذي كان فيه ابناء الريف في حلب لا يجدون خبزهم، ويشترون بضعة أرغفة بأكثر من مئتي ليرة سورية». ويضيف: «باعتقادي إن هذا البائع قد فقد ضميره على الإطلاق. لو كانت مادة أخرى غير الخبز لكنت اختلقت له ألف عذر، أما الخبز الذي يموت الأطفال لأجله على أبواب المخابز فلا شيء يغفر له ذلك».

يضيف محمد: «منذ عدة أيام وأثناء ذهابي إلى قريتي لتفقد أهلي وأصحابي، ولدى مروري بإحدى تشكيلات الجيش السوري الحر على الحدود، لاحظت ظاهرة سعدت بها، وهي تخصيص مجموعة للتفتيش من قبل الجيش الحر عند آخر حاجز له، قبل الدخول إلى الأراضي التركية.. مهمة هذه المجموعة منع المواطنين من إخراج المواد الغذائية بكميات كبيرة. لم يحتجوا على بعض الكميات التي بدا أنها تخص عائلة أو ماشابه، ولكن كل مادة غذائية تزيد عن استهلاك عائلة كانوا يطلبون من صاحبها العودة بها. وأعتقد أن هذا جزء من حل هذه المشكلة، ولكن الحل الأهم هو ضميرنا الذي يجب أن يمنعنا عن القيام بمثل هذه التجارة التي أصلاً لن تعطينا ربحاً كبيراً، إلا انها ستسبب ضرراً كبيراً».

وقبل أسابيع قليلة، أعلن المجلس المحلي لمدينة تل أبيض عن فقدان نحو ٧٥٠ طن من القمح في صوامع الحبوب، وذكرت تقارير حينها أن كتيبة من الجيش الحر قامت بنقلها إلى تركيا، وبيعها هناك.

تعيين واشنطن مبعوثاً خاصاً للتنسيق مع أنقرة ضرورة ملحّة

تركيا.. إما حليف للولايات المتحدة أو معرقل لسياستها في سوريا عبر السلفيين

■ سونر چاغاپتاي

لا شك أن سوريا سوف تمثل مصدر قلق كبير لإدارة أوباما خلال فترة ولايتها الثانية. لكن إذا عملت واشنطن مع أنقرة على نحو فعال فإن تركيا بإمكانها أن تساعد الولايات المتحدة على تحقيق النتيجة النهائية في دمشق. ولتسهيل هذا التنسيق، ينبغي على واشنطن أن تعيّن مبعوثاً من قبل البيت الأبيض رفيع المستوى بدوام عمل كامل، تكون مهمته العمل مع أنقرة بشأن سوريا.

إن تصاعد وتيرة المصادمات على طول الحدود السورية– التركية قد أثار مخاوف من أن تركيا، عضو حلف شمال الأطلسي، قد تُساق بشكل سابق لأوانه إلى النزاع السوري. وقد حبس صناع السياسات والجمهور التركي أنفاسهم عقب إسقاط مقاتلة تركية في حزيران ٢٠١٢، كما أن تصاعد تبادل نيران المدفعية قد أثار مخاوف من وقوع تدخل تركي وشيك.

ولتجنب هذا السيناريو المحفوف بالمخاطر، يجب أن تكون واشنطن قادرة على توقع خطوات أنقرة القادمة، والبحث عن سبل لسحب أنقرة متى اقتضت الضرورة. وهنا يمكن لمبعوث البيت الأبيض أن يلعب دوراً جوهرياً في هذا الصدد. إن الأتراك، الذين يحتفون بمجدهم عقب الحقبة الإمبريالية، سوف يقدّرون كثيراً تعيين مبعوث خاص للبيت الأبيض يتحدث إليهم، وسوف يُصغون بدورهم إلى هذا المبعوث.

ورغم أن كلاً من تركيا والولايات المتحدة ترغبان في رحيل الأسد، إلا أن البلدين في وضعين مختلفين. وبالنسبة لواشنطن، فإن سوريا تمثل صراعاً ملتهباً، كما أن الأمريكيين يمقتون نظام الأسد. لكن واشنطن تخشى من المجهول في أعقاب فترة الأسد، ولا ترغب في التورط في حرب في دولة مسلمة أخرى. لذا تتخذ الولايات المتحدة خطوات محدودة في سوريا، وتسعى إلى تجنب التدخل العسكري. وتمّ رسم الاستراتيجية الأمريكية تحسباً لهبوط آمن في سوريا. وتنعقد الآمال على أن تتكتل المعارضة سوية، وتستولي تدريجياً على زمام الأمور في البلاد، من خلال الإطاحة بالأسد، وتجنب الفوضى التي قد تنشأ لو زال نظام الأسد بين عشية وضحاها.

وبالنسبة لأنقرة، فإن الصراع السوري يمثل جذوة نار مجاورة يجب إطفاؤها الآن. ولذا يجب أن يرحل الأسد وبسرعة. وهناك أسباب عديدة وراء الحسابات التركية. أولاً، ارتفاع وتيرة هجمات "حزب العمال الكردستاني". فما أن تحيزت أنقرة ضد نظام الأسد في آب ٢٠١١، ردّت دمشق بالمثل، وسمحت لعدو الأتراك اللدود، "حزب العمال الكردستاني"، ووكيله السوري، "حزب الاتحاد الديمقراطي"، بالعمل على أراضيها مرة أخرى.

كما اتخذت إيران أيضاً خطوات لمعاقبة تركيا على موقفها ضد دمشق. فبعد أيام فقط من دعوة أنقرة لطرد نظام الأسد في أيلول ٢٠١١، دخلت إيران في هدنة مع "حزب العمال الكردستاني" ووكيله الإيراني، "حزب الحياة الحرة في كردستان"، الذي كانت تقاتله حتى ذلك الحين. ومع وقف إطلاق النار هذا، قامت طهران فعلياً بتأمين خاصرة "حزب العمال الكردستاني"، وأطلقت يده لاستهداف تركيا. وبناءً على ذلك، أصبح "حزب العمال الكردستاني" يشكل تهديداً أكبر لتركيا عما كان عليه الوضع في أوائل التسعينيات من القرن الماضي.

وكل هذا ينذر بالسوء لرئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان الذي يرغب أن يُنتخب الرئيس القادم للبلاد في عام ٢٠١٤، وملء مقعد مؤسس الجمهورية التركية وأول رئيس لها مصطفى كمال أتاتورك. وقد حقق أردوغان تقريباً جميع الإنجازات المطلوبة لتحقيق هذا الهدف. فقد روض الجيش التركي الذي كانت له ذات مرة توجهات علمانية قوية، كما آلف مجتمع الأعمال والإعلام

أردوغان متمرس بما يكفي لكي لا يشن تدخلاً عسكرياً واسع النطـــاق في سوريا

اللذين كانا مناهضين بقوة لأردوغان. إن "حزب العمال الكردستاني" هو الذي يقف بين أردوغان والرئاسة التركية. ولو استمرت الأزمة السورية من دون توقف، فإن عنف "حزب العمال الكردستاني" المتعلق بها سوف يودي بحياة المزيد من الأتراك، على نحو يمثل تحدياً أكبر لسلطة أردوغان. وفي تلك الحالة، فإن الحتميات السياسية وحدها هي التي ستدفع أردوغان نحو اتباع سياسة قائمة على التدخل ضد نظام الأسد.

وبمعنى آخر، قد لا يمتلك أردوغان الصبر لانتظار الهبوط الآمن الذي ترغبه واشنطن. وهنا يأتي دور مبعوث البيت الأبيض لتنسيق السياسة مع أنقرة حول سوريا.

وسوف تكون مهمة هذا المبعوث مضاعفة. أولها هي الإصغاء. ولنأخذ على سبيل المثال، التقارير الأخيرة التي تفيد بأن أنقرة ربما تقوم حالياً بتدريب عناصر مناهضة للأسد، في حين تغض النظر عن انتشار السلفيين داخل سوريا. ورغم عدم التحقق من مصداقيتها إلا أن تقارير كهذه لها مغزى. إن أردوغان عازم على استخدام أية وسائل متاحة له لتعجيل الإطاحة بنظام الأسد. وسوف يكون مبعوث البيت الأبيض الذي يزور أنقرة والحدود التركية مع سوريا قادراً على تفسير هذه الاتجاهات في وقت مبكر.

وسوف تتمثل المهمة الثانية للمبعوث الأمريكي المقترح هي ممارسة نفوذ البيت الأبيض على الفور، وسيشعر أردوغان، الذي لديه علاقة ودية مع الرئيس أوباما، مضطراً للإنصات لمبعوث أوباما، وسيتيح ذلك لمبعوث البيت الأبيض توقع ودعم الخطوات العسكرية التركية الخطرة ضد نظام الأسد، وإحباطها عند الضرورة.

إن أردوغان متمرس بما يكفي لكي لا يشن تدخلاً عسكرياً واسع النطاق في سوريا، فمغامرة كهذه ستتجاوز القدرات الاقتصادية والعسكرية لتركيا. لكن من الذي يستطيع أن يضمن أنه لن ينخرط في عملية محدودة، ويستولي على قطعة من الأرض عبر الحدود في محاولة يائسة لتأمين الأمن والهيبة الوطنية التي هناك حاجة ماسة إليها؟.

وإذا لم يتم تنسيق هذه الخطوات التركية مع الولايات المتحدة فإنها سوف تُعقّد سياسة واشنطن تجاه سوريا. وبادئ ذي بدء، إنَ قيام تركيا بأي خطوة متهورة سوف يرغم واشنطن وأنقرة على الإفصاح عن سياساتهما "اللاحقة"، قبل أن تتاح أمامهما الفرصة لتسوية الخلافات في وجهات النظر بشأن دور عناصر المعارضة مثل جماعة «الإخوان المسلمين» في سوريا.

*معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى

الثورة السورية و الأكراد

حسام ميرو

ابتعد السياسيون السوريون عن التعاطي مع الملف الكردي– إذا جازت تسميته بالملف– طوال ما يقارب العامين من الثورة، ولهذا الابتعاد أسباب بعضها منطقي، والآخر لا يتصف بأي منطق، لكن عموماً، ساد منطق التقية، أي اجتناب الدخول إلى الملف الكردي، وتحديد موقف واضح منه، وإبقاء المواقف لمرحلة ما بعد سقوط الأسد، حيث كان الكثير من السياسيين أن سقوط الأسد هو أمر لن يطول، وقد تكون الأحداث الأخيرة في رأس العين واحدة من التبعات التي نراها اليوم لتأخر السياسيين السوريين في التعاطي مع القضية الكردية، وبالطبع كان هناك مناوشات قبل ذلك في حلب بين الجيش الحر وعناصر من حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني، و"ربما" ستكون هناك جولات وتطورات ميدانية بين الجيش الحر وفصائل كردية، ولن يكون ربما حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني هو الطرف الكردي الوحيد المنغمس فيها.

لكن، لا يمكن الوقوف عند الأحداث الميدانية باعتبارها حوادث ميدانية وفقط، والقول: كفى بالمؤمنين شر القتال، فالأمر بالطبع تقف خلفه أسباب عدة، ومتشعبة، بعضها داخلي متعلق بطبية العلاقات داخل صفوف المعارضة والثورة السورية، وبعضها متعلق بالنظام السوري، وبعضها خارجي، متعلق بالصراع بين أطراف إقليمية تورطت في الصراع داخل سوريا.

لقد ساد قصور الوعي السياسي علاقة الأطراف السياسية المعارضة ببعضها البعض، فقد تحول النقاش حول بعض التفاصيل المتعلقة بالقضية الكردية إلى ما يشبه العنتريات والمزاودات بين الطرفين العربي والكردي في أكثر من مناسبة، حيث يعتبر بعض السياسيين السوريين العرب أن فتح القضية السورية ونقاشها هو أمر من شأنه أن يؤزم الثورة السورية، خاصة أنه مملوء بالتفاصيل، وثمة خلافات كثيرة في وجهات النظر مع الأكراد، وهي خلافات تبدأ من المفاهيم الأولية، مثل الخلاف الذي شهده مؤتمر توحيد المعارضة في ٢و٣ تموز من العام الماضي، حيث نشب الخلاف بين السياسيين العرب والأكراد على مصطلح الشعب الكردي، وامتد إلى نقاط أخرى، وانسحب الوفد الكردي على إثر ذلك الخلاف من المؤتمر، مع أن الخلاف كان يمكن حله من خلال حوار يسبق المؤتمر نفسه، وعدم تركه ليكون عامل تفجير للمؤتمر برمته، بالإضافة إلى عوامل أخرى، لم تكن أقل أهمية منه.

هناك بعض السياسيين السوريين يتعاملون مع القضية الكردية بحذر بالغ، وينظرون إلى أي مطلب كردي بعين الريبة والشك، وهو ما يشعر الطرف الآخر بأنه متهم، وعليه الدفاع عن انتمائه لسورية، وللثورة، وبالتالي فإن عليه أن يقدم أوراق حسن النية، ومع ذلك فإن البعض سيبقى يرى في أي مطلب كردي أنه مقدمة لانفصال الأكراد عن سورية.

في الجسم الكردي هناك حزب الاتحاد الديمقراطي، وهو الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني، وهو حزب فوق وطني، أي أن لديه اهتمامات ومصالح إقليمية تتجاوز المسألة السورية، وتفرض عليه حسابات تختلف عن حسابات الأحزاب الكردية الأخرى، وتحكم مواقفه متغيرات تقبع خلف الحدود الجغرافية السورية، وتمتد إلى تركيا وإيران، وهكذا فإنه يقف حجر عثرة في وجه الأكراد أنفسهم، وفي وجه توحيد الكلمة الكردية في الثورة السورية، ولا يخفى على أحد أن العديد من الناشطين والأحزاب الكردية عبّرت عن امتعاضها من تصرفات هذا الحزب، واتهمه البعض بالوقوف إلى جانب النظام السوري، وذلك على الرغم من وجوده ضمن هيئة التنسيق السورية المعارضة، وقد شُنت هجمات على الهيئة نفسها نتيجة وجود هذا الحزب الكردي فيها.

بعض السياسيين السوريين يتعاملون مع القضية الكردية بحذر بالغ

لكن، بالعودة إلى الأحزاب الكردية الأخرى، فهي قد شعرت بنوع من التهميش داخل المعارضة السورية، وقد دفعها هذا الشعور إلى نوع من الارتباك في التعاطي مع الشارع الكردي نفسه، فالفئة الشابة الكردية تقف مع الثورة السورية من دون أيديولوجيا واضحة، وترى بأن فعل الثورة نفسه يعبر عنها، وقد أوجد لها حضوراً جديداً منفصلاً عن القضية الكردية نفسها، وهو أمر تؤكده العديد من المقالات لشباب أكراد في صحف عربية.

أثر موقف الشباب على الأحزاب الكردية التقليدية، فهي من جهة تريد مواكبتهم، وعدم خسارتهم، ولكنها في الوقت نفسه تشعر بأن ثمة أطرافاً في المعارضة السورية لا تتفهم طبيعة المسألة الكردية، وبالتالي فإن أية تضحيات سيقدمها الأكراد لن يكون لها في المستقبل مكافئ موازٍ لها، وهكذا فإن الأحزاب الكردية عانت وما زالت من عدم القدرة على تحديد البوصلة، ويتوضح هذا الأمر أكثر ما يتوضح من انسحاب الأكراد من عدد من المؤتمرات التي عقدتها المعارضة، وقد فهم البعض تلك الانسحابات على أنها نوع من الضغط على الأطراف المعارضة، لكنه، وإن كان كذلك بدرجة ما، لكنه أيضاً يعكس إلى حد كبير عدم وجود القدرة لدى هذه الأحزاب على تحديد ما تريده من الثورة بشكل دقيق،

الأحزاب الكردية عانت وما زالت من عدم القدرة على تحديد البوصلة

وتحدد بالتالي شكل انخراطها فيها.

ستبقى المسألة الكردية مسألة معقدة ضمن الثورة السورية، وقد تتخذ الفصائل الكردية مسارات تفرضها الأحداث الميدانية لاحقاً، لكن من المجحف النظر إلى أية خطوة يتخذها الأكراد بعين الريبة والشك، وإنما على المعارضة السياسية السورية أن تدرك بأن فشلها في التعاطي مع المسألة الكردية هو سبب رئيس في أي تحول للأكراد، وهو جزء من فشل المعارضة السورية ككل، لكن في الوقت نفسه، علينا أن نبقي العين مفتوحة تجاه تركيا وإيران، فهاتين القوتين الإقليميتين تتصارعان مع بعضهما من خلال أدوات متعددة، ومنها الملف الكردي، حيث بناء التحالفات، وخربطة اللعب، وخلط الأوراق، وكل ذلك ليس فقط على حساب الأكراد وحدهم، وإنما على حساب الثورة السورية نفسها.

وتجدر الإشارة إلى أن جزءا لا بأس به من المسألة الكردية يتعلق بالطريقة التي ينظر فيها بعض الأكراد إلى قضيتهم نفسها، وإلى سوريتهم، حيث لا يخفى على أحد أن البعض لا يرى سوريته إلا من منظار المسألة الكردية، وهي نقطة مفصلية في موقف بعض الأكراد خلال الثورة، لكن لهذه النقطة أسبابها، وقد يكون من المجحف الوقوف عندها في عجالة، فهي تستحق أكثر من قراءة، وأكثر من وجهة نظر.

وضع عناصر «الجبهة الشعبية» تحت إمرة المخابرات الجوية السورية

مخيم اليرموك ضحية تبعية جبريل ومستشاريه

غازي دحمان

تعامل الجيش الحر، منذ بداية الثورة، مع مخيم اليرموك على إعتبار أنه منطقة ملاذ امن للمناطق القريبة من المخيم، فضلاً عن كونه يتمتع بخصوصية متفردة تميزه عن بقية المناطق السورية، انطلاقا من حقيقة أن أغلب سكانه من الفلسطينيين، وما يرتبه هذا الأمر من حساسية خاصة تجاه طرفي الأزمة.

طفلان نازحان من مخيم اليرموك

وبالفعل جرى التعايش مع هذا الوضع شهوراً طويلة، منذ استيلاء الجيش الحر على المناطق الجنوبية المحيطة بالمخيم من ثلاث جهات، مع بقاء الجهة الرابعة مفتوحة على عمق العاصمة دمشق، وفي هذه الأثناء استقبل المخيم عشرات آلاف النازحين السوريين من أغلب المناطق الجنوبية، وقامت الفصائل والمجتمع المدني الفلسطيني وفعاليات المخيم بجهود، لم تشهد الأزمة مثيلاً لها، لا على المستوى المحلي ولا الإقليمي، في إغاثة النازحين وإيوائهم، شاركت فيها حتى السلطة الفلسطينية التي أرسلت كميات كبيرة من المساعدات الإغاثية التي كانت توزع على الفلسطينيين والسوريين من دون أدنى تمييز.

ومنذ اللحظات الاولى للأزمة حاول فصيل الجبهة الشعبية القيادة العامة، الذي يتزعمه أحمد جبريل، توريط المخيم بالأزمة السورية، تحت عناوين وشعارات من نوع: حماية الفلسطينيين، وتحييد المخيم، والوقوف في وجه المؤامرة، والدفاع عن فلسطين عبر حماية النظام المقاوم والمدافع عن فلسطين ! ولتحويل هذه الشعارات إلى أليات عمل حقيقية على الأرض، عمل الفصيل على تطويع أعداد كبيرة من الشباب العاطل عن العمل وأصحاب السوابق والمجرمين، سوريين وفلسطينيين، وقام بتشكيل لجان شعبية في المخيم، وبعض المناطق السورية القريبة من المخيم، والتي تقطنها غالبية سورية واضحة، على غرار اللجان الشعبية التي صنعها النظام في الأحياء والمناطق الموالية له، مع فارق أن المناطق التي حاول جبريل العمل فيها كانت تشكل بيئة للثورة السورية، وهي مناطق أنهكها النظام بممارسات القتل والاعتقال، وعندما اضطر للخروج منها تحت ضغط الثوار، تنطحت جماعة جبريل لإكمال المهمة، خاصة وأن جزءاً من الثوار كان قد انتقل للعمل في مناطق جديدة لتخفيف الضغط عنها.

غير ان الأمور بدأت تأخذ منحىً مختلفاً عندما أصبح الفصيل يقوم بمهام الأمن السوري كاملة، من اعتقال وتحقيق ومحاولة اختراق الثورة والتجسس على مناطق الثوار، وما زاد الأمر سوءاً قيام عناصر الجبهة باعتقال العديد من أبناء المناطق المجاورة للمخيم، ومن المخيم نفسه، وتسليمهم للمخابرات الجوية تحديداً، وغالباً ما كانت هذه الجهة تسلم الأهالي أبناؤهم جثامين، أو يسجلوا في قيود المفقودين، وهو ما زاد من نقمة أبناء هذه المناطق.

ثمة ملاحظة يتوجب ذكرها لمعرفة وفهم سير الأمور بعد ذلك، وهي أن غالبية السوريين، حتى المثقفين منهم، لم تكن على معرفة تامة بخريطة الانتماءات السياسية الفلسطينية، ولا طبيعة توجهات وتفاصيل المشهد السياسي الفلسطيني، غير أن الازمة كشفت لهم حقيقة هذا المشهد، حيث عرف السوريون الفرق بين فصيل وأخر، لقد أثر بهم كثيراً موقف حركة» فتح»، والجهود الكبيرة التي بذلتها في إطار العمل الإغاثي بكل مستوياته، والصورة المشرقة التي قدمتها كوادر الحركة، وتفانيهم في المساعدة، كما تعاطفوا مع حركة» حماس» عقب الهجمة التي تعرضت لها الحركة من قبل النظام، وعرفوا أيضاً أن ثمة فصيل منبوذ فلسطينياً ولا ثقل له في الواقع الفلسطيني وهو فصيل جبربل، غير أن هذا الإدراك وتلك المعرفة استثنت بعض المنخرطين في الثورة، والعاملين في بعض الكتائب المسلحة، وتبين أن لهم حسابات وأجندات مختلفة عن السياق العام للثورة السورية، وهذه الحسابات شخصية أو جهوية، وخاصة لدى بعض كتائب أبناء النازحين من الجولان، الذين يقطنون في مناطق مجاورة للمخيم، ويشعرون بفارق الثراء والتطور التي يمتاز بها المخيم.

قبل ذلك كانت الأمور على الصعيد الميداني تأخذ منحنى جديد، تمثل بقيام قوات وعناصر جبريل بمهاجمة كتائب الجيش الحر في المناطق القريبة من المخيم، ومنع هذه الكتائب من التقدم باتجاه قلب العاصمة، خاصة بعد أن قام النظام بتزويد جماعة جبريل بمدافع هاون، وراجمات صواريخ، ورشاشات دوشكا، وتفريغ عناصر الجبهة على القيود المالية للمخابرات الجوية، حيث قامت هذه العناصر بضرب المخيم نفسه، واستهدفت المشافي والمستوصفات، بحجة أنها تقوم بعلاج عناصر من الجيش الحر، في هذه الأثناء كانت الفصائل الفلسطينية تسعى لإقناع جبريل وجماعته بضرورة تحييد المخيم، وإبعاده عن نار الأزمة السورية، غير أن تبعية جبريل واعتماده على مستشارين عزفوا على وتر رغباته، وعمالته للأجهزة السورية، منعته من رؤية الموقف الصحيح للحالة السورية.

عند هذه اللحظة، وبعد جدل وتردد طويل قررّت كتائب الجيش الحر العاملة في المناطق القريبة من المخيم عملية الاقتحام، للقضاء على مراكز جبهة جبريل التي تحولت إلى مقرات للمخابرات الجوية، وقد جرى الأمر في ظل تنسيق مع عناصر من الجبهة نفسها الذين أقدموا على الانشقاق، لاعتراضهم على عمالة جبريل للأجهزة السورية، واعتراضهم على استهداف الفلسطينيين أنفسهم، ورفضهم قتل إخوانهم السوريين، وكذا اعتراضهم على تحول الجبهة إلى مزرعة عائلية، يسيطر عليها جبريل وأبناؤه.

لا يستحق المخيم كل الذي جرى ويجري على أرضه وبحق سكانه، لقد كان المخيم على الدوام أرضا خصبة للثورة والمقاومة، ولا يليق بأي ثائر سوري التعامل مع المخيم بمنطق المنتصر، وإن حصل ذلك من قبل بعض الحاقدين فيتوجب عزلهم ومحاسبتهم، فذلك سقوط أخلاقي على الجيش الحر الحذر من الوقوع في مطبه، أعداء الشعب السوري جبريل ومستشاريه الذين أقنعوه بان النظام باق والثورة زائلة، وهؤلاء صار واجب كشفهم، لأنهم تسببوا بتوريط المخيم.

إفـــلاس إعـــلامي

حسين جمو

أسوأ ما قد يتضمنه الحراك الشعبي الثوري هو أن يساهم بأخطائه في تكريس كل المقولات المضادة له، والتي بقيت مثار سخرية لردح من الزمن قارب السنتين، ففي الوقت الذي لم يجد معارضو الثورة من كتاب وصحفيين موالين للنظام، ونظرائهم الغربيين، مادة قوية يمكنهم الاستناد عليها في سبيل التسويق لفكرتهم في الغرب، راحت الأمور تجري حالياً باتجاه مختلف، حتى يكاد الأمر حالياً يصبح معكوساً.

ليست العسكرة مشكلة الثورات، بل تقزم الأجنحة السياسية المرادفة لها، فالثورة السورية اليوم تسير بلا سياسة، وهذه ليست مبالغة تشاؤمية، فما يجري هذه الأيام من قصف بالدبابات على مدينة راس العين (سري كانيه) من قبل كتائب في الجيش الحر لا يدخل ضمن أي سياقٍ ثوري حقيقي. وقد تناولت «البديل»، خبراً وتحليلاً، في هذا العدد خلفيات وتطورات هذا الحدث من الناحية السياسية، والسؤال الآن: كيف أصبحت صورة الثورة إعلامياً؟.

من المعروف أن الحكومات الغربية عندما تقرر مسبقاً عدم التدخل فإن ضغوط الإعلام لن تنفع في ثنيها عن تجاهلها غير الإنساني للوقائع ، لكن يبقى الإعلام مرآة الحكم على عدالة قضيتنا من عدمها، وليس المطلوب أن نقوم بالأمور التي تدخل في تصنيف "الجيد" بالنسبة لهم، بل أن ينقلوا عن السوريين أنفسهم أن ثورتنا متوحدة حول هدف واحد، وهو إسقاط النظام، وليس إسقاط حزب هنا أو تيار هناك.

إن أقصى ما يطلبه النظام هو تقسيم معسكر الثورة إلى جبهات تحارب بعضها البعض، وما يجري في راس العين هو نموذج لذلك. وهو يكشف في العمق عن يأس دفين من إسقاط النظام، وإلا ما معنى أن يحتل النظام حي دير بعلبة في حمص، ويبيد أهله، ويغتصب جنوده ١٤٢ امرأة حسب شهادات موثقة، بينما تتوجه كتائب من إدلب وحلب والرقة إلى راس العين؟. إن كمية السلاح التي كانت تحتاجها دير بعلبة قدرت بـ٢٠٠ ألف طلقة ذخيرة و٣٠ قاذف آر بي جي، ألا يعادل هذا جزءاً بسيطاً فقط مما تم إهداره على معركة راس العين العبثية؟. سؤال برسم مخلصي الثورة. ولنفترض جدلاً أن حزب الاتحاد الديمقراطي موالٍ للنظام كما يقول قادة الكتائب المقاتلة في المدينة، فهل رفع هذا الحزب سلاحه ضد الجيش الحر طيلة عامين من الثورة؟. وهل قام بتسليم أحد على حواجزه إلى النظام؟. ما سبق لا يعني أن هذا الفصيل خالٍ من الأخطاء، بل ارتكب العديد منها، وبعضها من دون حس المسؤولية.

ولنفترض جدلاً أن هذه الكتائب استولت على راس العين بالقوة... ما هي الإضافة الاستراتيجية التي تمنحها للثورة بهذه الخطوة؟. كلما أسمع عن إصرار الكتائب على خوض هذه الحرب العبثية حتى النهاية أتذكر كل المعلقين الموالين للنظام، عرباً وأجانب، حينما كنا نستمتع برفاهية القول إنهم يكذبون.. الآن وفي ظل هذه الأوضاع، نكاد نفوقهم في الكذب عندما نقول: ثورتنا بخير.

بريطاني يصمم لعبة فيديو تحاكي مجريات الثورة السورية وخياراتها

صمم بريطاني لعبة فيديو جديدة تستند إلى الثورة السورية، بأمل أن تساهم في إطلاع الناس الراغبين بمعرفة حقيقة الصراع الدائر بين الثوار وقوات الأسد منذ ما يقرب من عامين.

وقالت صحيفة "ديلي اكسبريس" البريطانية، إن لعبة الفيديو (سوريا: نهاية اللعبة) تتحدى اللاعبين لاتخاذ الخيارات الصعبة: إما الاستمرار في الثورة، أو التفاوض على الحل مع النظام، أو إرسال مقاتلين ضد الميليشيات المؤيدة للنظام المعروفة باسم "الشبيحة".

وأضافت الصحيفة أن شركة الكمبيوتر العملاقة (أبل) رفضت توزيع لعبة الفيديو الجديدة، واعتبرها آخرون إهانة، في حين أحبها غيرهم، واقترح مشجّع من داخل سوريا إدخال تغييرات لجعل اللعبة أفضل مرآة للحرب الفعلية في سوريا.

ونسبت الصحيفة إلى مصمم لعبة سوريا، توماس رولينغز، مدير التصميم والإنتاج في شركة أوراك للتقنية الرقمية، قوله إنه "استنبط الفكرة أثناء مشاهدة خبراء يناقشون على شاشة التلفزيون المضاعفات المحتملة لتسليح الثوار بصورة مباشرة".

واشارت الصحيفة إلى أن اللاعبين في لعبة الفيديو يمارسون دور الثوار الساعين إلى إسقاط نظام الأسد في مراحل اللعبة التي تنتقل من المرحلة السياسية إلى المرحلة العسكرية، ويرون في كل مرحلة بطاقات تمثل إجراءات النظام، وتملي عليهم اختيار رد الثوار، لمحاكاة الصراع الحقيقي.

وقالت الصحيفة إن النظام السوري في اللعبة قد ينشر قوات عسكرية تقليدية، مثل المشاة و"الشبيحة" إلى جانب المدفعية والدبابات، فيما تشمل خيارات الثوار الميليشيات الفلسطينية أو الكردية المتعاطفة معهم أو المجاهدين.

واضافت الصحيفة أن اللعبة تنتهي حين يفقد أحد الطرفين الدعم، أو يتوصل الطرفان إلى اتفاق سلام، ثم تخبر اللاعبين بما سيحدث، مثل الفوضى، والصراع الطائفي، وانتشار التطرف الإسلامي، وتترك انطباعاً لديهم بأن الخاسر هو سوريا، بغض النظر عن الجانب الذي سيفوز في المعركة.